

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤٠٩٩، المعقودة يوم الاثنين،
٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الساعة ١٣/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ليستريه	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	اوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد تكسيرا دا سيلفا
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد ثيرون
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1285)

التقرير الثاني عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2000/13 و Add.1) المقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني الى: *Chief of the Verbatim Reportig Service, Room C-178* .

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1285)

التقرير الثاني عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2000/13 و Add.1) المقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل سيراليون، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كامارا (سيراليون) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس نفس الوثائق التي نظر فيها في الجلسة ٤٠٩٨. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2000/34، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى الوثيقة S/1994/31 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، يؤيد فيها توصيات الأمين العام الواردة في تقريره الثاني.

وأعطي الكلمة لممثل سيراليون.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، يا سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. ولا يساور وفدي أي شك في أنكم ستوجهون أعمال هذه الهيئة الهامة بنجاح أثناء فترة رئاستكم، نظرا لما تتمتعون به من خبرة دبلوماسية. واسمحوا لي في نفس الوقت، بأن أشيد بسلفكم، ممثل الولايات المتحدة، الذي أعلن شهر كانون الثاني/يناير "شهرا لأفريقيا" في مجلس الأمن، أثناء فترة رئاسته، وعمل بلا كلل لا لكي يكون إعلانه هادفا وحسب، وإنما لكي يضمن أيضا ألا يتجاهل المجلس مناطق الصراع الأخرى المدرجة في جدول أعماله.

وأملنا أن تظل قوة الدفع التي تولدت أثناء شهر كانون الثاني/يناير باقية لأطول وقت ممكن في الأشهر المقبلة. والآن وقد فند المجلس، فيما يبدو، الفكرة القائلة بأن القضايا الأفريقية قد أعطيت اهتماما أقل بكثير مما حظيت به مناطق أخرى في العالم من الاهتمام، فإننا نأمل أن يتخذ المجلس إجراء مناسبا وملموسا يساعد على تسوية شتى الصراعات التي نظر فيها أثناء شهر كانون الثاني/يناير قبل أن تتصاعد أكثر فأكثر.

وربما قد يرغب المجلس، كامتداد لعمله في شهر كانون الثاني/يناير، في أن ينظر في عقد جلسات مشتركة على فترات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو جهاز رئيسي آخر من أجهزة الأمم المتحدة، وتتعلق مهامه أيضا ببقاء الشعوب ذاتها في جميع أنحاء العالم. ومن شأن الجلسات المشتركة لبحث الظواهر الصامتة، والتي تنطوي مع ذلك على احتمالات مهلكة تتعلق بالصراع، مثل مشكلات اللاجئين، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا وسوء التغذية، التي تجتاح أفريقيا اليوم، أن تبرز العلاقة المتضافرة بين أدوار هذين المجلسين المتعلقة بتحقيق السلم والأمن البشريين.

إن الحالة في سيراليون لم تناقش رسميا في جلسات علنية من جلسات المجلس في كانون الثاني/يناير، إلا أن مشاورات مكثفة أجريت وراء الكواليس حول مشروع القرار المعروض على المجلس الآن. وفي رأينا، أن اتخاذ قرار للتفويض بتوسيع عمليات حفظ السلام في سيراليون - أي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون - هو من أهم النتائج التي أسفر عنها "شهر أفريقيا" في مجلس الأمن حتى الآن. فإبراز القضايا الأفريقية في جلسات علنية ورسمية للمجلس أمر مفيد. وبطبيعة الحال فإن الدول الأفريقية سترحب باعتماد

قرارات تنفيذية المنحى بشأن هذه القضايا. ومن ناحيتنا، فإننا ممتنون للمجلس بكامله وللدول الأعضاء التي ساعدت على إرساء الأساس للإجراء المتخذ اليوم بشأن الحالة في سيراليون.

كما نود أن نثني على الأمين العام لترجمة إلمامه بظروف سيراليون الخاصة والمنطقة دون الإقليمية إلى توصيات جريئة ومناسبة طرحها على المجلس بالنيابة عنا، ولا سيما منذ التوقيع على اتفاق لومي في تموز/يوليه الماضي. ويرحب وفدي أيضا بالموقف الذي اتخذه الممثل الخاص للأمين العام في سيراليون في الآونة الأخيرة ردا على بعض الملاحظات غير المبررة بشأن الأمين العام ودور الأمم المتحدة في عملية السلام.

ولقد شعرت حكومة سيراليون بقلق شديد إزاء إمكانية حدوث فراغ أمني في البلاد نظرا لتوقيت الانسحاب الوشيك للعدد المتبقي من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من سيراليون. وهذا الانسحاب، إضافة إلى البطء النسبي في عملية نزع الأسلحة والتسريح، هو السبب الذي دفعنا إلى الاستمرار في مناشدة المجتمع الدولي مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على ضمان أمن الدولة - وهي مهمة ارتبطت - بموجب شروط اتفاق لومي، بإنشاء ونشر القوات المسلحة لسيراليون التي أعيد تشكيلها على مراحل. واسمحوا لي أن أشدد، في هذا الصدد، على أن سيراليون لم تكن تتوقع أن تبقى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البلد إلى ما لا نهاية.

إن الجدول الزمني الجديد لانسحاب القوة النيجيرية المتبقية التابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن بتوسيع العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى عدد أقصاه ١٠٠ ١١ فرد، ينبغي أن يهدئ من مخاوفنا المتعلقة بأمن الدولة. وينطبق ذلك أيضا على قرار المجلس بمنح بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، كثيرا من مهام فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الأقل، إذ تعذر منحها جميع المهام.

وفي هذا الصدد، ترحب حكومة سيراليون ترحيبا حارا بأن الولاية المنقحة والمسؤوليات الإضافية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون يدعمها دعما كاملا الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وأولئك الذين يرون دلائل الصراع في سيراليون أو يقرأون عنه لا يدهشهم اغتباطنا لتصريح مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بحماية المدنيين المعرضين للخطر الوشيك للعنف البدني. ونرى أن هذا حكما من أهم أحكام القرار الجديد.

وختاما، أود أن أؤكد للمجلس أنه بغض النظر عن بعض المشاكل والأحداث المؤسفة، كأحداث كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، فإن الأغلبية الساحقة من سكان سيراليون، ممن يتوقون إلى السلام الحقيقي، لا تزال تؤمن بقدرة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على حماية الدولة وبالتزامه بذلك. فقد وثقوا في هذا الفريق وما زالوا يثقون فيه. ويعهدون الآن بالفعل بنفس القدر من الثقة في قدرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على تيسير عملية نزع السلاح والتسريح.

واعتماد مشروع القرار هذا سيلقي بصيصا آخر من الأمل على جميع أنحاء سيراليون. وسيكون تأكيدا إضافيا بأن هذا المجلس يحرص على سلامة سكانها وأمنهم. كما أنه تدبير آخر من تدابير بناء الثقة. وتنفيذ أحكامه ذات الصلة في الوقت المناسب سيسهم أيضا إسهاما ضخما في توطيد السلام في البلد.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفهم أن المجلس مستعد للبدء في التصويت على مشروع القرار المطروح أمامه. وإن لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد قطعت سيراليون شوطا طويلا منذ تلك الآفاق القاتمة التي كانت مخيمة قبل سنة. وأعتقد أن الفضل في ذلك يعود أولا وقبل كل شيء إلى قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي دافعت عن فريتاون ومنعت سقوطها في أيدى المتمردين. ولهذا، من المهم أن نبدأ اليوم بأن ننسب الفضل في ذلك لقوات فريق المراقبين. ولكن مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده يشير إلى

تحول جوهري من مرحلة فريق المراقبين. إنه يشير إلى استعداد المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، للاضطلاع بدور فريق المراقبين، بالإضافة إلى المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن في فريتاون وفي مخيم نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، فضلا عن جوانب أخرى كثيرة لعملية لومي لإرساء السلام.

وقد تكون سيراليون بلدا صغيرا، ولكن هذا تحديا ضخما للأمم المتحدة. وهو في الواقع اختبار لالتزام الأمم المتحدة بحل الصراعات في أفريقيا لا يقل عما نفكر فيه بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو اختبار، ليس لاستعدادنا للتدخل فحسب. ويدلل على ذلك نشر المرحلة الأولى من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون - بل للقدرة الفعلية للأمم المتحدة على الاضطلاع بحفظ سلام فعال ذي أثر وقيمة دائمين.

وبينما تنتشر الكتائب الجديدة الست لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وتتحرك إلى شمال البلد وشرقه، سنطلب إليها ضمان نزع سلاح المتمردين المتشددين في مناطقهم، وسيكون من واجبنا أن نظل على صلة وثيقة بإدارة عمليات حفظ السلام، كما ستفعل المملكة المتحدة، بشأن قدرة البعثة من الناحية السوقية والعسكرية على الاضطلاع بذلك.

وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ليست عملية من عمليات فرض السلام بموجب الفصل السابع، ولكننا عندما قمنا بصياغة ولاية هذه القوة - كما ينص عليها مشروع القرار المطروح أمامنا - اعترفنا كلنا بأن هذه المهمة ستتطلب موقفا قويا وجادا في مواجهة التهديدات الممكنة. ولا بد لبعثة الأمم المتحدة أن تعمل بالعزيمة والمرونة اللازمتين لتحقيق الهدف منها. وسيحتاج قائد البعثة إلى الدعم الكامل من الأمانة العامة هنا في نيويورك، وينبغي لجميع الأطراف المساهمة بقوات في البعثة أن تضمن أن قواتها على مستوى رفيع، وأنها مستعدة وقادرة على التصدي للتحديات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، أصابنا قلق شديد من جراء تقرير إدارة عمليات حفظ السلام عن الحادث الذي وقع مؤخرا وأثَّر على بعض كتائب البعثة.

وأود الآن أن أوجِّه الاهتمام أيضا إلى دور المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. فبدون عزيمتنا ودعمنا المتواصلين، لن تتمكن - حتى القوة الموسعة للبعثة - من أن تبقى سيراليون على مسارها الإيجابي الحالي، إذ أن سيراليون ستحتاج إلى مساعدة خارجية مستمرة لبعض الوقت. والمملكة المتحدة ملتزمة بمواصلة الاضطلاع بدور هام.

ومنذ آذار/مارس ١٩٩٨، ساهمنا بما يقرب من ٦٥ مليون دولار في سيراليون. وسنمضي قدما في تنفيذ برامج المساعدة الكبرى التي سبق أن أنشأناها، وبخاصة في قطاع الأمن، حيث نعيد بناء وتدريب القوات المسلحة في سيراليون.

ولكننا، والمانحين الحاليين الآخرين، لا نستطيع أن نتحمل هذا العبء وحدنا أو إلى أجل غير مسمى. فهناك حاجة إلى دعم دولي أكثر واقعية وأوسع نطاقا. والحاجة الملحة الأولى هي تمويل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والجهد الهائل والنفقات التي تتطلبها إقامة قوة الأمم المتحدة هذه، وقوامها ٠٠٠ ١١ فرد، ستذهب أدراج الرياح إن لم يكن هناك تمويل كامل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي توجد هذه القوة هناك للمساعدة على تنفيذه. وهناك حاجة الآن إلى مبلغ إضافي يصل إلى ٢٣ مليون دولار.

وعلى المجتمع الدولي مهمة أيضا، هي أن تفي الأطراف، وبخاصة فوداي سنكوه، بالتزاماتها. ولا بد أن نصر بدأب على ذلك. وعلى زعماء منطقة غرب أفريقيا مسؤولية خاصة، كما أن لهم نفوذا خاصا. وإذا جرى تنفيذ اتفاق لومي للسلام على النحو الواجب، فسيمكن حكومة سيراليون من أن تسيطر على البلد بأكملها، وعلى مواردها، للمرة الأولى منذ ثمان سنوات. وهذا هام، ليس لسيراليون وشعبها فحسب، بل لاستقرار ورخاء المنطقة الفرعية برمتها.

ومجلس الأمن اليوم، بتوسيعه لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبسط نطاق ولايتها، يعمل مرة أخرى على المساعدة على إعطاء شعب سيراليون الوسائل الكفيلة بتحقيق السلام الذي يحتاج إليه بشدة. فيجب علينا أن نضمن أننا - أثناء الأشهر الحاسمة القادمة - سنعطي قوة الأمم المتحدة وحكومة سيراليون كل الدعم والمساعدة اللذين تحتاجان إليها في هذا الشأن لمواصلة التقدم الذي أحرز في عام ١٩٩٩.

السيد سودربيرغ (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩) بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويأذن المجلس في هذا القرار لـ ٠٠٠ ٦ من الأفراد العسكريين بمساعدة حكومة سيراليون على تنفيذ اتفاق لومي للسلام، بما في ذلك نزع سلاح، وتسريح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وكان من المتوخى أن تضطلع قوات الأمم المتحدة وقوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا بدور حاسم في استعادة السلام والاستقرار في سيراليون.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلن أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنه لم يعد في استطاعتهم الإبقاء على قوات فريق المراقبين التابع لهم في سيراليون. ونحن نأسف لهذا القرار ولكننا نعترف بالتضحيات والإسهامات الهائلة التي قدمتها قوات غانا وغينيا ومالي، وبخاصة نيجيريا، دعما لإرساء السلام والديمقراطية في سيراليون. ونظرا للقرار الذي اتخذه فريق المراقبين بسحب قواته، فمن المحتم أن نتجنب حدوث فجوة أمنية. فلا تزال عملية السلام في سيراليون هشة، ومن مصلحتنا جميعا أن نساعد على ضمان نجاحها.

ولهذا، تؤيد الولايات المتحدة توصية الأمين العام بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لكي تضطلع بمهام قوات فريق المراقبين المغادرة، وستصوت الولايات المتحدة لصالح مشروع القرار المطروح أمامنا اليوم. وضمانا لعدم وجود فجوة في الأمن، نؤيد إعادة تعيين كتيبتين نيجيريتين من قوات فريق المراقبين المتبقية في سيراليون. ونرحب بموافقة حكومة نيجيريا على هذا الاقتراح ونحث الأمم المتحدة وحكومة نيجيريا على العمل الوثيق معا ضمانا لانتقال يتسم بالكفاءة والفعالية ويتمتع بدعم سوقي كاف.

ولا يزال المتمردون السابقون يسيطرون على المناطق الريفية، وتفيد تقارير تثير بالغ القلق بأنهم يخوفون جنود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ويستولون على أسلحتهم، مما يضع قوات الأمم المتحدة في موقف شاذ يصبحون فيه منزوعي السلاح على أيدي المتمردين، بدلا من أن يكون الوضع نقيض ذلك. ونشعر بانزعاج شديد من هذه التقارير، وندين بقوة كل هذه الأعمال. وندعو قائد حزب الجبهة المتحدة الثورية، فوداي سنكوه، وقادة متمردي المجلس الثوري للقوات المسلحة السابقة أن يوقفوا فورا هذه الأعمال الخطرة والممقوته ويتعين عليهم أن يسمحوا لقوات الأمم المتحدة بأن تنفذ ولايتها في سيراليون دون مواجهة أو عنف.

وندعو مسؤولي الأمم المتحدة الى معالجة هذه المشكلة بسرعة وفعالية والولايتان المنصوص عليهما في قرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩) ومشروع القرار الذي سنصوت عليه اليوم تمنحان قوات الأمم المتحدة السلطة المستمدة من الفصل السابع من الميثاق، في اضطلاعها بولايتها واتخاذ ما يلزم من اجراءات لكفالة أمن وحرية أفرادها.

ومع أن قدرا كبيرا من التقدم تم إحرازه، فقد وصلت عملية السلام في سيراليون حاليا الى مرحلة حساسة بشكل خاص. فوقف إطلاق النار ما زال صامدا بوجه عام؛ ودخل ما يزيد على ١٣ ٠٠٠ مقاتل مواقع التسريح؛ وتم نزع سلاح حوالي ٧ ٠٠٠ مقاتل. ولكن الوضع ما زال قابلا للاشتعال. وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج في المجتمع، لما يقدر بحوالي ٠٠٠ ٤٥ من المقاتلين السابقين تتقدم ببطء؛ وقد استغرقت هذه العملية وقتا أطول بكثير مما كنا نرجو جميعا. ومشاكل الدعم السوقي والخوف وانعدام الثقة تمثل بعضا من عقبات عديدة.

ومساعدة حكومة سيراليون وشعبها على توطيد السلام بعد ثماني سنوات من الحرب الأهلية، تمثل أولوية عليا للولايات المتحدة. وتنصب اهتماماتنا الرئيسية على تقديم المساعدة لضمان السلام الدائم، وتهيئة مناخ من الاحترام لحقوق الإنسان والعملية الديمقراطية، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع، في إطار الآليات المتفق عليها، وتقديم الإغاثة الانسانية للسكان. وإحلال السلام في سيراليون مهم أيضا في المساهمة في تحقيق الاستقرار في غرب أفريقيا.

ونحث كل الأطراف المعنية على بذل قصارى جهدها لاتمام تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بنجاح، في الوقت الذي لا تزال فيه الظروف في الميدان مؤاتية لتحقيق النجاح. وعلى الأمم المتحدة أن تتحرك سريعا لكفالة نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي ستمهد الطريق لتوطيد عملية السلام. فهذا البرنامج يعد عنصرا حاسما في تشجيع اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا على العودة الى ديارهم.

ونشعر بقلق خاص إزاء محنة المشردين داخليا الذين يفوق عددهم عدد لاجئي سيراليون البالغ ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ، ويعانون الكثير من نفس مواطن الضعف وإن كانوا دائما لا يملكون الوصول الفعال الى المساعدات الإنسانية. وقد أصبح حوالي ثلث سكان سيراليون مشردين داخليا. ونحن ندعو جميع الأطراف أن تتقيد بالتزاماتها بموجب اتفاق لومي، بأن تمكن العاملين في مجال المساعدة الانسانية من الوصول الآمن وغير المعاق الى جميع أجزاء البلد. ويجب علينا ألا نسمح بإهمال هؤلاء الأبرياء من ضحايا الحرب، ونصر على أن تتقيد جميع الأطراف

بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي.

إننا نريد النجاح لاتفاق لومي. والأحكام المتعلقة بالعفو العام في الاتفاق تمثل خيارا صعبا اتخذه الموقعون من أجل إنهاء القتال. وما زلنا ملتزمين بإقامة العدل، والأخذ بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي: ونحن نعمل على مساعدة حكومة سيراليون في إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، وكذلك لجنة حقوق الانسان التي يطالب بها الاتفاق. كما نؤيد إيفاد بعثة دولية لتقصي الحقائق، لدعم أعمال وإجراءات لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة حقوق الإنسان.

ويحدونا الأمل في أن تساعد هاتان اللجنتان في تحقيق المصالحة بين صفوف شعب سيراليون وفي تضميد جراحه. لقد عانى الكثيرون فترة طالت أكثر مما ينبغي. وبمساعدة المجتمع الدولي، يمكننا أن نسهم في احلال السلام والمصالحة في سيراليون.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): ستصوت كندا تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ومشروع القرار يجسد التزام المجتمع الدولي بتحقيق السلام في سيراليون. ونعرب عن امتناننا العميق للتضحيات التي بذلها فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي ما فتئ يعمل، على امتداد السنوات الثلاث الماضية، من أجل إحلال الاستقرار والأمن في سيراليون. ونقدر أيما تقدير القرار المتخذ بإطالة بقاء فريق المراقبين حتى يكفل سلاسة الانتقال الى وجود أكثر نشاطا للأمم المتحدة في سيراليون. كما نشيد بالممثل الخاص للأمين العام السيد أدينيجي، على عمله الدؤوب لدعم عملية استعادة السلام الدائم في سيراليون.

(تكلم بالإنكليزية)

وباعتماد مشروع قرار اليوم، يجدد مجلس الأمن تأكيده على التزامه بدعم اتفاق لومي للسلام، وبإحلال تأكيده على التزامه بدعم اتفاق لومي للسلام، وباحلال السلام في سيراليون. والمرحلة التالية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ستتحمل بعض المسؤوليات الجسيمة التي ظلت حتى هذه اللحظة من مسؤوليات فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى الأخص دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحفاظ على القانون والنظام في المراكز الرئيسية وحماية المرافق الأساسية. وفي أداء هذه المهام الحيوية، ستتمتع هذه البعثة بمزايا تفويضية قوية تنص على حماية المدنيين، وهذا بالطبع - كما ورد في مشروع القرار - في حدود طاقاتها ومناطق انتشارها وترى كندا أن هذه بادرة على أننا نتعلم من أخطاء الماضي، وأن بعثات حفظ السلام الراهنة والمقبلة في افريقيا ستكون قادرة على التعويل على الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

وهذا الالتزام، بالنسبة لسيراليون، ضروري وجاء في حينه. فهناك أكثر من ٠٠٠ ٣٠ من المقاتلين السابقين لم يتم نزع سلاحهم بعد. ولا يزال حوالي ٠٠٠ ٤ طفل، اختطفوا أثناء الحرب، في عداد المفقودين. ولا تزال مناطق شاسعة من البلد يتعذر وصول وكالات المعونة اليها، ويمكن تصور ما آلت اليه الحالة الانسانية والحالة المتعلقة بحقوق الإنسان في هذه المناطق. فقد أصبحت أعمال اللصوصية تشكل خطرا دائما. والمرحلة التالية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون يجب أن توفر الاستقرار والأمن اللذين تمس الحاجة اليهما، وتكفل الوصول المحسن للمساعدة الانسانية، والدعم الحيوي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج. وسوف تساعد كندا على دعم هذه الأهداف بالمساهمة بمبلغ ٩ ملايين دولار في مشاريع بناء السلام، بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج، وكذلك إعادة ادماج الأطفال المتأثرين بالحرب. ويسعدنا أيضا أن نساهم بمراقبين عسكريين في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وترحب كندا بالاهتمام الشديد الذي يتجلى في مشروع القرار هذا بالأمن البشري. فإدراج أحكام بشأن الأنشطة المتعلقة بالألغام، وبالادارة الحصيفة لموارد سيراليون الطبيعية، يمثل ابتكارا في صياغة ولايات حفظ السلام. ويدلل أيضا على وجود وعي كبير بأن الأمن البشري سيظل يمثل تحديا مستمرا حتى بعد سكوت المدافع.

وأملنا هو أن تقر أطراف الصراع بهذا الالتزام، وتضاعفه. وتسعدنا الجهود المتضافرة التي تبذلها في الآونة الأخيرة حكومة سيراليون وحزب الجبهة المتحدة الثورية وفريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، لتعزيز الوعي والثقة ببرنامج نزع السلاح. وما زلنا ننظر الى الحالة في سيراليون بأعين مفتوحة، ومع ذلك نثق بأن التعليقات السلبية التي صدرت مؤخرا عن قائد الجبهة المتحدة الثورية، فوداي سنكوه، بخصوص الأمم المتحدة، لا تنبئ بحيد عن المسار المؤدي الى السلام. ويسعدنا أن نسمع من السيد عنابي أن السيد سنكوه في الواقع يعتقد أنه أسيء فهمه في هذا الصدد.

إن المهام التي تنتظرنا هائلة. والأمم المتحدة بمشروع القرار هذا مهيأة لكي تساهم مساهمة ملموسة في هذا الجهد. ونحن نشجع جميع القادة في سيراليون على العمل معنا من أجل وضع نهاية لمعاناة شعبهم.

وفيما يتعلق باقتراح السفير فان والصم وملاحظاته الكريمة عن جهودنا المتعلقة بدراسة كيفية تأثير الاتجار غير المشروع بالماس على الحروب الأهلية في أفريقيا، سأقوم بعرض تقرير فريق الخبراء على المجلس في منتصف شهر آذار/ مارس. وأتوقع أن نكون بحلول ذلك الوقت قد سمعنا الكثير عن الصلة الخبيثة القائمة بين تسويق الماس بطرق غير مشروعة، وشراء المعدات الحربية، وبشكل أعم، عن الطبيعة المدمرة بحق لتأثير وجود هذه المواد الثمينة على حالات متفجرة كتلك السائدة في سيراليون وأنغولا، وعلى المعنيين من أفراد وحكومات. ولذا، فإنني اتفق تماما في الرأي مع السفير فان والصم والسفير تشودري على أن إجراء دراسة أخرى، وربما بعد عرض تقرير فريق الخبراء في الشهر المقبل، بشأن هذه القضايا في إطار مجلس الأمن هو بحق أمر يأتي في حينه وله كل مبرر.

السيد ييل تشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): دأبت أوكرانيا، منذ وقت طويل قبل أن تصبح عضوا في مجلس الأمن، على متابعة التطورات في سيراليون عن كثب. ويهيء مشروع القرار الهام الذي سنعتمده هذا الصباح أول فرصة لنا لنقدم موجزا عن العناصر الرئيسية التي على أساسها، سوف تتصدى أوكرانيا، بصفتها عضوا في هذه الهيئة، للحالة في سيراليون.

ونحن ندرك إلى حد كبير ما أبداه شعب سيراليون من شجاعة ومسؤولية تجلت في اتخاذ قرارات هامة ترمي إلى وضع نهاية للحرب الأهلية التي طال أمدها في بلده. وأن اتفاق لومي للسلام، الذي وقع عليه أطراف النزاع والوسطاء الإقليميون والدوليون في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، يتيح الفرصة لشعب سيراليون كي يعود إلى مسار المصالحة. وفي الوقت نفسه، لا تخفي أوكرانيا حكمها بأن هذه الوثيقة أبعد ما تكون عن الكمال. إن أحكام العفو العامة جدا المتضمنة في الوثيقة هي السبب الرئيسي لتحفظاتنا. وفي هذا الصدد نوافق تماما على موقف الأمم المتحدة ومؤداه أنه لا ينبغي أن ينطبق العفو والسماح الموجزين في المادة التاسعة من اتفاق لومي على الجرائم الدولية للإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الإنساني الدولي.

وتسلم أوكرانيا بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها البلدان الأفريقية - أولا وقبل شيء، مساهمة البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بقيادة نيجيريا - لاستهلاك عملية السلام في سيراليون. ويعلق بلدنا أهمية خاصة على نجاح هذه العملية لأننا على اقتناع بأن تلك العملية من شأنها أن تشجع على استعادة السلام في أجزاء أخرى من القارة. وهي السبب الرئيسي الذي من أجله تصر أوكرانيا وبقوة على تشجيع المجتمع الدولي على تقديم دعم كبير لتنفيذ اتفاق لومي. ولا بد أن نؤكد على أن الدور الرئيسي في هذا المسعى يتعين أن يقوم به مجلس الأمن.

ولقد استمع مجلس الأمن بالفعل في هذه القاعة إلى عبارات تفاؤل حذر فيما يتعلق بالتقدم المحرز حتى الآن بصدد تنفيذ اتفاق لومي. وكعضو جديد في المجلس، سنبذل قصارى جهدنا للإسراع بحلول اللحظة التي سوف توصف فيها عملية السلام بعبارة "تقدم مضطرد". بيد أن الحالة الراهنة على أرض الواقع تثير قلقا كبيرا، على النحو الذي أكده السيد عنابي في إحاطته الإعلامية.

إن انتهاكات وقف إطلاق النار، وتكرار مضايقة المدنيين وتكرار الهجمات عليهم وأعمال اللصوصية وتهريب الأسلحة - تقوض عملية السلام بدرجة خطيرة بل إن البطء الشديد في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يشكل أيضا مصدرا آخر لقلق خطير.

وبالتأكيد كان قرار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بسحب قواته من سيراليون الحافز الرئيسي لمشروع القرار المعروض على المجلس اليوم. ونفهم الأسباب التي أدت إلى اتخاذ الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذلك القرار. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية متزايدة لضمان ملء الفراغ الأمني والحيلولة دون تجدد القتال.

وإزاء هذه الخلفية، سيكون قرار مجلس الأمن بزيادة قوام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إجراء جوهريا حقيقيا. وتعلن أوكرانيا، من جانبها عن استعدادها لتقديم مساهمة ملموسة في هذا الجهد. ويسعدني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن حكومة أوكرانيا أعربت عن عزمها على توفير وحدة طائرات مروحية من طراز Mi-24 لزيادة قوام البعثة.

وفي الختام، أكرر مرة أخرى دعم بلدي لمشروع القرار المعروض علينا.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في الآونة الأخيرة ظلت الحالة مستقرة نسبيا في سيراليون، ويجري حاليا وبصورة عامة تنفيذ اتفاق لومي للسلام. بيد أنه حسبما أشار السيد عنابي ما زالت هناك عوامل عدة لزعزعة الاستقرار داخل البلد، وما زالت الحالة هشة. ونشعر بالقلق الشديد إزاء أقوال وأفعال الجبهة الثورية المتحدة والسيد سنكوه في الآونة الأخيرة، وإزاء الآثار المحتملة المترتبة على تلك الأقوال والأفعال في عملية السلام. ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار كآبة الحالة الإنسانية وإزاء تكرار انتهاكات حقوق الإنسان. ونأمل في أن تجرى عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في حينه وبطريقة فعالة.

ويشيد وفد الصين بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها لعملهما الممتاز من أجل الحفاظ على الاستقرار وتعزيز عملية السلام في سيراليون طيلة فترة طويلة من الزمن. ونحيط علما أيضا بملاحظة الأمين العام، المتضمنة في رسالته المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ومفادها، أن فريق الرصد لن يتمكن بعد الآن، بسبب الظروف المتغيرة، من مواصلة مهمته الحيوية في سيراليون؛ ولن يتمكن الفريق بخاصة من توفير الأمن في فريتاون وفي الميناء الجوي في لونغي أو حماية حكومة سيراليون.

ودأبت الصين على دعوة المجلس كي يتخذ إجراءات في حينها وتكون عملية لدعم عملية السلام في سيراليون. ونظرا للحالة الراهنة وبناء على طلب حكومة سيراليون، نؤيد تماما التوصية المتضمنة في تقرير الأمين العام ومؤداها: زيادة قوام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وتوسيع نطاق ولايتها.

وبعد عدة جولات من المشاورات، يعكس مشروع القرار الذي سنصوت عليه الآن أساسا آراء جميع الأطراف بطريقة شاملة ومتوازنة. ولذلك، نؤيد مشروع القرار هذا.

ونشعر بالامتنان أيضا إذ نلاحظ أنه يجري الآن الإسراع في وزع المرحلة الأولى من مراحل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ونقدر جهود الأمانة العامة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، نأمل، بعد أن يعتمد مجلس الأمن مشروع القرار اليوم، أن تتحرك الأمانة العامة لتنفيذه على جناح السرعة، لكي تصل التعزيزات بسرعة إلى الميدان وتنتقل المهام بصورة عاجلة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتؤدي واجباتها عملا بأحكام القرار في أسرع وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): قبل أن نبدأ في التصويت على مشروع القرار، يجب أن أذكر، وبخاصة لوفد سيراليون، إلى أنني كنت أنوي أن أتكلم بصفتي الوطنية، ولكن نظرا لضيق الوقت، سأقدم كلمتي خطيا إلى المجلس.

وأطرح الآن مشروع القرار المتضمن في الوثيقة S/2000/34 للتصويت عليه.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، فرنسا، كندا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع وأصبح القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠).

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وهكذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في هذا البند المدرج على جدول أعماله.

وقرر مجلس الأمن إبقاء المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.